حتى قال اذا غير الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في البدائع لو تغير
المحتمل والبالغ فغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في النهاية
من الاكابر تجوز حتى ان اوراق الاشجار وقت الخريف تقع في الحياض فتغير ماءها
من حيث اللون والطعم والرائحة فانهم يتوضأون منها من غير نكير واشار في الخ
الطحاوي الى انه ولكن شرط ان يكون بافيا على رقته اما اذا غلب عليه غيره وصار
ثخينا فلا يجوز كالسنباني كالشنان وزعفران وفالجة وورق في الاصح اشارة
الى ما نقل من البدائع والنهاية ان بقي رقته قيد للمسئلة المذكورة وقوله بخلاف
متعلق بقوله او غير اوصافه ما غير احدها اي احد اوصاف نجس فان المراد
بالموصول في قوله صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا ينجسه شيء الا ما غير لونه
او طعمه او ريحه هو النجس لان الطاهر لا ينجس طاهرا ويجاز عطف على ما ينعقد
في تفسير الماء الجاري فاختير ههنا مختار الهداية والكافي وهو ما يذهب بتبنة
وقع فيه نجس لم ير اي لم يدرك اثره وهو اللون والطعم والرائحة حتى ان راعى غير
استعماله او في حكمه اي الجاري وهو عشر في عشر اي عشرة اذرع في عشرة بذراع
الكرباس بحسب الطول والعرض واختلف في قدر العمق والصحيح ان يكون بحيث لو اغترف
لا ينكشف ارضه بالغرف للتوضي وقيل للاغتسال واقاية تتحرك كله ما لم يتحرك
موضع الوقوع ان كانت متحركة والا فلا وعند مشايخ العراق يتحرك فيهما
وقدر بعشر بما هو بقدره بان يكون له طول وعمق ولا عرض له لكن بوسط صار عشرا
في عشر لم يذكر حكمه في ظاهر الرواية وقال ابو سليمان الجرجاني لا يتوضأ به لان الماء
تصل الى العرض وقال ابو نصر يتوضأ لان اعتبار العرض وان وجب التحرك لكن
الطول لا يوجبه فلا يتحرك هو اي كونه طاهرا هو المختار لما قال ابو سليمان وكذا
في عيون المذاهب وفي الظهيرية الحوض اذا كان اقل من عشر في عشر ركنه عميق فوقعت
فيه النجاسة حتى تحرك ثم انبسط وصار عشرا في عشر فهو نجس ولو وقعت فيه النجاسة
وهو عشر في عشر ثم اجتمع الماء فصار اقل من عشر في عشر فهو طاهر كذا في التاتارخانية
الحوض المدور يعتبر فيه سعته وثلثون ذراعا هو الصحيح فاما هذا المقدار اذا تربع
كان عشرا في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عند الحساب وقد

لا اي لا يجوز ان بما الرواية القصر على القاموصولة اعتصر من تحر واختلفت في
الفاطرين النجي في الهداية ما يقطر من الكرم يجوز الوضوء به وفي المحيط لا يتوضأ
بما يسيل من الكرم لكمال الامتزاج واعتصر من ثم لان كلا منهما ليس على اطلاق
اذ لا ثبات دالية الذي عند الاطلاق ولا يجوز ان ايضا بما بالمد زال الطبعة
وهو السيلان والارواء والاثبات بالطبخ كشراب الرئيس منا لها اعتصر من تحر
وهذه العبارة احسن مما قيل كالاشربة فانه على عمومه مشكل والحل مثال لما
اعتصر من ثم والمراد من مثال ما زال الطبعة بالطبخ او بغلبة غيره عليه وقد مثل له لا
عبارات للقوم فيه مختلفة وروايا تهم في ظاهر متخالفة فلا بد من ضابطة تعرف
بها حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال وهي ان المطهر هو الماء المطلق
وقوله الطاهر اما بكمال الامتزاج او بغلبة الممتزج الاول اما بالطبخ بطاهر
لا يقصد به التطييف وبتشرب الثياب بحيث لا يخرج بالاعلاج والثاني اما ان
ان يكون المخالط جامدا او مائعا فالاول ان يجري على الاعضاء فالغالب الماء
والثاني ان لا يتخالف الماء في صفة من اللون والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها
او بعضها فالاول كالماء المستعمل على قول من قال بطهارته والمستخرج من النبات
بالتقطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء والثاني ان غير الثلث او الثلثين لم يجز الوضوء
والا جاز وان خالفه في صفة او صفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كالتين
منا رجحا لفه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالبا فيهما جاز الوضوء به والا
جاز وكذا ماء البطيخ ونحوه يعتبر فيه الغلبة بالطعم فعلى هذا ينبغي ان يحمل جميع
ما جاء منهم على ما يليق بها وعما استعمل لقربة او رفع حدث الماء يصير مستعملا
عند ابي حنيفة وابي يوسف بكل من القربة وازالة الحدث فاذا توضأ المحدث
وضوء غير منوي يصير مستعملا ولو توضأ غير المحدث وضوء منويا يصير
مستعملا ايضا وعند محمد بالثاني فقط وان كان الماء المستعمل طاهرا في الصحيح
احترازا عما روي الحسن عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة غليظة وعما لابي يوسف
في رواية عن ابي حنيفة انه نجس نجاسة خفيفة وقد روي محمد عن ابي حنيفة انه
طاهر غير طهور وعليه الفتوى لاما ب وهو جلد غير مدبوغ يطهر بالدبغ

Copyright © King Saud University